قال في آخر ايامه: لقد فشلنا في توحيد المدينة.. وقُل لايهود باراك أنني اؤيد تقسيم القدس

المشاريع الاستيطانية لتيدي كوليك وأمثاله تبقى غير قانونية في نظر العالم والاخلاق الانسانية

■ في خضم اعلانات النعي التي نشرتها جهات مختلفة لتيدي كوليك غاب بيان واحد بصورة صارخة: بيان مجلس «يشع» للمستوطنين.

من الصعب بعض الشيء فهم هذا النكران والجحود من قبل المستوطنين للشخص الذي جلب 200 ألف يهودي من المناطق المحتلة ـ ربما أكثر من أي شخص آخر. المشروع الاستيطاني يدين بدين تاريخي كبير لتيدي كوليك. ليس الحاخام موشيه ليفنغر ولا حنان بورات ولا «دومبا» ولا «زامبيش» هم المسؤولين عن توطين كل هذا العدد الكبير من الاسرائيليين خلف الخط الاخضر بصورة تفوق ما فعله تيدي كوليك الليبرالي الحضاري القادم من فيينا.

حقيقة ان اغلبية عبارات النعي والرثاء لتيدي كوليك قد أغفلت هذه المعلومة وأن مجلس «يشع» لم يتبنّ هذا الداعي العملاق للاستيطان، ليست صدفة: المجتمع الاسرائيلي ابتدع لنفسه شيفرات مختلفة وغريبة لتبييض وتشريع المشروع الاستيطاني. توطين المناطق المحتلة في القدس لم يعتبر أبدا «استيطانا»، وأحياء العاصمة الضخمة التي بُنيت في عهد تيدي كوليك فوق اراضٍ فلسطينية واسعة لم تعتبر أبدا مسألة خلافية.

حقيقة انه لا يوجد احد في العالم يعترف في هذا المشروع وبالحدود الجديدة التي رسمها تيدي كوليك، لا تغير شيئا: في أعيننا، وفقط في أعيننا، هناك مستوطنات تختلف عن بعضها البعض، كل مستوطنة وشيفرتها الاخلاقية. ولكن هذه مجرد لعبة نلعبها مع أنفسنا، فكل بيت شُيد خلف الخط الاخضر في بتسهار وايتمار وفي التلة الفرنسية وفي نوف، بُني على ارض محتلة، وكل بناء على الاراضي المحتلة يخالف القانون الدولي. الاحتلال هو الاحتلال، كله غير قانوني حتى اذا كان مدعوما بالقانون الاسرائيلي، سواء في هضبة الجولان أو في القدس.

الاسرائيليون يبتدعون لانفسهم اختراعات، ولكن مغسلة الكلمات المتطورة هذه لن تصمد أمام المحك الاخلاقي والقانوني. حيرموت هو مستوطنة. وليس هناك فرق بين بسغات زئيف «الحي» وجفعات زئيف «المستوطنة». هذا التمييز المصطنع لا ينتهي فقط عند حدود القدس. في الضفة الغربية ايضا يميزون بين المستوطنات وبين البؤر غير القانونية. وهذه ايضا مجرد أوهام لغوية لا أساس لها من الصحة بصدد المشروع الذي يعتبر مشروعا غير قانوني برمته. في غور الاردن المحتل ايضا لا يوجد استيطان، هناك توجد «تجمعات سكانية» وسكانها لم يوصموا أبدا بوصمة اخلاقية. لماذا؟ لأن حكومات العمل قررت ذلك في حينه عندما أقامت التعاونيات والكيبوتسات في الغور وليس المستوطنات حسب وجهة نظرها.

فهل يُغير ذلك شيئا من نظرة القانون الدولي؟ بالتأكيد لا. أولم تُبنَ التجمعات الاستيطانية في الغور على اراض مسلوبة؟ أولم تدس على حقوق السكان الموجودين حولها؟.

في هضبة الجولان ارتقينا الى مرحلة اخرى في لعبة الكلمات التي نلعبها مع انفسنا. هناك لا توجد مستوطنات بالمرة. لماذا؟ لأننا قررنا ذلك. هناك توجد بلدات ومستوطنات وتعاونيات، تماما مثلما هي الحال في سهل يزراعيل. ولكن كل ألعاب الكلمات وقوانين الكنيست لا تستطيع أن تغير الحقيقة الثابتة بأن الجولان هو ارض سورية محتلة، وأن كل سكانه اليهود مستوطنون، وأن القانون الدولي يعتبرهم مخالفين للقانون وجُناة.

هذه الظاهرة وصلت الى الذروة في القدس التي ستحتفل في السنة القادمة بمرور اربعين عاما على «توحيدها». خطوة التوحيد تلك كانت خطوة احتلالية، وحقيقة ان شخصية جذابة كاريزماتية حانية مثل تيدي كوليك قد أشرفت على هذه الخطوة لا تغير من الأمر شيئا. كوليك خرب أحياء سكنية في البلدة القديمة وبنى على اراض فلسطينية أحياء جديدة لليهود فقط، وهو عمل عنصري يقوم على التفرقة، وهذه ايضا مسألة يتوجب ذكرها في موازنة انجازاته التي لا بأس بها والتي حققها.

تيدي كوليك

القدس التي تركها تيدي كوليك من ورائه هي مدينة مُقسمة جريحة، بالرغم من وبسبب تطويرها الهائل، وغاصة بالمواد الناسفة التي ستنفجر في الايام القادمة في وجوهنا. هذه المدينة لم تُوحد أبدا في الواقع. فيها مثل كل مدينة استعمارية باحة خلفية مُعتمة للمواليد الأصلين من أبناء البلاد. اغلبية الاسرائيليين تبتعد عن الأحياء الفلسطينية من اليوم، والفلسطينيون يتجنبون التجول في الأحياء اليهودية. المدينة بقيت مُقسمة رغم كل الكلمات العالية حول توحيدها الى أبد الآبدين. أما المساواة فلا مجال للحديث عنها طبعا ـ يكفيك أن تسافر الى مخيم شعفاط للاجئين، أو حتى الى حي الشيخ جراح حتى تلاحظ الفجوة الهائلة بين الخدمات في شرقي المدينة والخدمات في غربيها. إهمال اجتماعي وأكوام من القمامة من دون حدائق للألعاب أو مراكز جماهيرية، لا أرصفة ولا إنارة في الشوارع. غزة موجودة في القدس، وكل ذلك على أساس التفرقة العرقية الصارخة. هذا الأمر لم يبدأ مع اهود اولمرت أو أوري لوبليانسكي وانما بدأ مع تيدي كوليك المخادع. مدينة يُدار الحكم في جزئها الفلسطيني بقوة السلاح، والحواجز الفجائية ومئات عناصر حرس الحدود العنيفين الذين يتجولون في شوارعها بصورة يومية وتُفرض القوانين والمحظورات على سكانها بصورة تمس بحرياتهم الأساسية ـ ليست مدينة «موحدة». تيدي كوليك هو المسؤول عن ذلك.

تاريخ الاحتلال الذي يمتد لسنوات طويلة حافل بـ«دُعاة السلام» من «اليسار» المسؤولين عن هذا الظلم. ما هو المشروع الاستيطاني من دون يغئال ألون وموشيه ديان وغولدا مئير وبيرائيل غليلي وشمعون بيريس ايضا؟ يتوجب ضم تيدي كوليك اليهم الآن ولكن بصورة متأخرة. هو جلب العالم الكبير الى القدس، ولكن لشطرها اليهودي فقط. هو أحب مدينته جدا، بنى فيها وطور بصورة مثيرة للاعجاب، ولكن على ظهر المقموعين في النصف العربي من سكانها. موشيه عميراف قال لنا في يوم الخميس من خلال مقالته ان تيدي كوليك قال له في آخر ايامه: «لقد فشلنا في توحيد المدينة، قُل لايهود باراك أنني أؤيد تقسيمها». رئيس مدينة أو رئيس بلدية، تيدي كوليك، كان رئيس نصف مدينة رائعا.

جدعون ليفي
مراسل مختص في حقوق الانسان
(هآرتس) 2007/1/7

الأب الأكبر لهذه المعركة يتبنى خط القوة فالقوة

شيراك سيخرج من الحياة السياسية قريبا تاركا وراءه قائمة من الاخفاقات وهبوط الشعبية

جاك شيراك

■ الفشل الامريكي في العراق ليس يتيما. لديه أبوان. وفي الفترة الأخيرة يغادر البعض منهم الى بيته، في وزارة الدفاع وفي الممثليات الامريكية في الخارج وفي صفوف الجيش والاستخبارات.

ولكن في خلاف تام مع الاتجاه الذي أشارت اليه هزيمة الجمهوريين في انتخابات مجلسي النواب والشيوخ، وكذلك في تقرير بيكر يبدو ان الأب الأكبر لهذه المعركة، الرئيس بوش، يتبنى خطا يدعي ان ما لم ينجح بالقوة سينجح بمزيد من القوة.

رغم معارضة الاغلبية الديمقراطية في مجلس النواب، إلا ان البيت الابيض يسعى في هذه الايام الى إرسال المزيد من آلاف الجنود لفرض النظام في بغداد. فهل توجد احتمالية لنجاح هذه الخطوة؟ من المذهل ان نلمس انه ليس هناك خبير أو زعيم يؤمن بذلك باستثناء طرف واحد وهو البيت الابيض. ومع ذلك، من المنطقي الاعتقاد ان القوات ستتزحزح عما قريب. ما فعله بيل كلينتون لمونيكا لفينسكي في الغرف المغلقة يفعله جورج بوش علانية لمكانة بلاده في العالم.

على خلفية هذه الامور احتفل جاك شيراك في نهاية الاسبوع عندما صرح من باريس في خطابه الأخير: نحن كنا على حق! قلنا أن الحرب ضد صدام ستزيد الارهاب وسفك الدماء وتُسهم في انعدام الاستقرار في المنطقة، وهذا ما حدث. الرئيس الفرنسي ابن الاربعة وسبعين عاما الذي سينهي مدة ولايته بعد اربعة اشهر، وسيخرج من الحياة السياسية على ما يبدو ـ رغم انه لم يصرح عن ذلك بعد ـ يترك وراءه قائمة من الاخفاقات وهبوط الشعبية. اللحظة الكبرى الوحيدة ربما التي شهدها في السنوات الأخيرة هي عندما قاد معسكر معارضي الحرب في العراق. ليس شخص كشيراك هو الذي سيتيح للفرنسيين وللعالم أن ينسوا ذلك.

هناك منطق كبير في مبادرة وزارة الصناعة والتجارة الجديدة باعطاء منحة شهرية بقيمة ألف شيكل لأرباب الصناعة مقابل كل عامل أصولي يهودي أو عامل عربي يتوظف عندهم.

هذا التوازن مطلوب بسبب الواقع الهذياني الذي نعيشه، ذلك لانه لو تعلق الامر بالعرب فقط فما من شك ان الاحتجاجات كانت ستتعالى مُدعية ان ذلك حافز لاعتناق الاسلام في صفوف العاطلين عن العمل. ولو كانوا قد اقتصروها على الاصوليين اليهود وحدهم لاتهموا الوزير ايلي يشاي بتشجيع عودة الناس الى الدين. الربط بين هذين الوسطين يهدىء الخواطر.

من الأجدر لفت الأنظار الى الأخدود الجديد الذي أضيف الى البقع السوداء التي تفشت على وجهنا الوطني العام: اللامبالاة الشعبية التي تجسدت في انتخابات جفعتايم. هذا الامتناع هو مس مباشر في احدى غواصات الديمقراطية الدفاعية الهامة، وانكماش لروحها.

مدينة جفعتايم المكتظة التي يعتبر جزء كبير من سكانها من الأثرياء من الناحية الاقتصادية والتعليمية شهدت حملة انتخابية مبكرة لرئاسة البلدية فيها إثر استقالة آفي شتينسلر المخضرم. خلال عدة اسابيع لوحظت في شوارع المدينة صور ولافتات وشعارات المرشحين. وزراء كبار واعضاء كنيست تجندوا من اجل دعم المرشحين وظهروا في المدينة، والاجهزة الحزبية انضمت هي ايضا لتقديم المساعدة.

يوم الانتخابات كان جميلا وصافيا ولحظة هدنة بين الأمطار الغزيرة. ومع ذلك، لم يتوجه الى صناديق الاقتراع إلا ثلث أصحاب حق التصويت، وهذه نسبة أقل من المعدل القطري في الانتخابات المحلية السابقة بالربع.

هذا النفور الذي برز في جفعتايم يتعاظم في ظل حقيقة ان الانتخابات تجري حول منصب رئيس بلدية، وهو منصب قريب من الحياة اليومية للناخبين، ورفاهية حياتهم، خلافا لانتخابات اعضاء الكنيست التي تتم من خلال قائمة قطرية بعيدة عن القلب.

فقط لان الانتخابات في جفعتايم لم تُحسم، فان هناك حاجة الى جولة ثانية بين المرشحين المتصدرين نمتلك فرصة للتأكد اذا كان هذا خلل لن يتكرر أم أنها ظاهرة للقلق.

شلومو بيبرىلات
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2007/1/7

من الافضل التوصل الى تسوية مؤقتة دائمة

كل تسوية تضمنت اعترافا بحقوق اليهود في المنطقة رفضها العرب والمحاولة مع أبو مازن ستبوء بالفشل ايضا

■ في عام 1919 عندما كان في البلاد نحو 80 الف يهودي وأقل من نصف مليون عربي، زارت هناك لجنة أمريكية برئاسة سيدين من الولايات المتحدة: هنري كينغ وتشارلز كرين. وكان هدفهما ايجاد حل للنزاع في أرض اسرائيل. ورفعا تقريرا عن معارضة شديدة من العرب للصهيونية. وكانت توصيتهما، وكيف لا، تقييد استيطان اليهود ونقل الانتداب على أرض اسرائيل من البريطانيين الى الولايات المتحدة.

ومنذئذ ازداد عدد اللجان، المؤتمرات والمبادرات السياسية لحل النزاع بيننا وبين الفلسطينيين، قبل وبعد قيام الدولة، بعقود عديدة. «خريطة الطريق» و«المبادرة السعودية» هما فقط الصيغة الاخيرة لتلك الظاهرة وتلك الاهداف منذ عام 1919، وكان للاقتراحات والمبادرات بشكل عام مبنى مشترك. فقد عكست مصالح دولية لقوى عالمية واقليمية. وبصفتهم هذه، فليست الضائقة الحقيقية في مطارحنا هي التي وجهت الاستنتاجات بل حسابات الربح والخسارة للقوى العظمى. وهكذا فقط يمكن ان نشرح عدم الاكتراث العالمي بالضائقات الكبرى بمئات الاضعاف في افريقيا، في وسط آسيا وفي اماكن اخرى.

لقد رأت القوى العظمى في يهود البلاد عامل العميق والحقيقي لعدم الهدوء الاقليمي، ولهذا فقد أوصت بتقييد النمو والاستيطان اليهوديين في البلاد، وفي الغالب تضمنت وصفة بالعودة الى المرحلة السابقة في النزاع. العودة الى حدود 1967. وقبل عام 1967 بالعودة الى مشروع التقسيم في عام 1947. والدبلوماسيان كينغ وكرين اوصيا في عام 1919 بالتراجع عن تصريح بلفور.

وحتى عندما وافق التجمع السكاني اليهودي على الشروط التي كانت تقضي عليه مسبقا، مثل توصيات لجنة بيل في عام 1937، بتقييد الهجرة بـ12 الف مهاجر في السنة والاكتفاء بالسيادة على نحو 20 في المئة من الضفة الغربية، نحو 6 الاف كيلو متر مربع، عندها أيضا رفض العرب بحزم كل حل يوجد فيه اي نوع من الموافقة على التواجد، الحق او السيادة اليهودية في أرض اسرائيل.

كل المبادرات تركزت وسعت الى انهاء النزاع بيننا وبين الفلسطينيين. ومع ذلك، فان كل الصيغ التي سعت الى دمج السلام ونهاية النزاع بنوع ما من الاعتراف بحقوق اليهود بالعيش هنا، فشلت فشلا ذريعا ودائما.

كانت في المنطقة فترات من الهدوء النسبي والاتفاقات الانتقالية. ما سُمي ذات مرة بوقف للنار واليوم بـ«الهدنة»، فترات أتاحت تقليص حدة العنف دون الوصول الى نهاية النزاع. وبالذات بدون السلام، بل على اساس مؤقت مثل «الهدنة»، حظينا بفترات من البناء والتصميم هي الانجح لدولة اسرائيل والفترة الاكثر هدوءا نسبيا، رغم فدائيي الخمسينيات وحملة السويس. وصحيح بالفعل أن العرب تسلحوا، تدربوا وانتظموا لابادة اسرائيل. ولكن لهذا أيضا قمنا بالاستعداد نحن أيضا بنجاح أكبر.

من المعقول القول ان الفكرة المتكررة لعقد مفاوضات للتسوية الدائمة مع ابو مازن الضعيف، الذي تأتي قوته من خارج المجتمع الفلسطيني ستتحطم على طريقة كل سابقاتها. هناك فرصة اكبر لـ«هدنة» ثمارها جزئية فقط. واذا ما استغل الفلسطينيون الهدنة لاعداد أنفسهم لابادتنا فينبغي ان نفعل ذات الشيء ونعد أنفسنا لصيغة حديثة من «الايام الستة». حان الوقت لان نتعلم ادارة النزاع بدلا من حله. يمكن ان تكون ادارة سليمة يكمن فيها على مدى الزمن الحل السليم ايضا.

داني ريشف
ضابط استخبارات
(معاريف) 2007/1/7

لفني تطرح نفسها كسياسية من طراز جديد وتنسى أن حكومتها تقوم بتدمير كل فرص السلام مع الدول العربية وتُهين الحلفاء المعتدلين من العرب

■ وزيرة الخارجية تسيبي لفني طالبت في مؤتمر مركز الحكم المحلي بالتجديد السياسي. «اليوم استطيع أن أضع أطرافا ذات قاسم مشترك بما فيها بعض الدول العربية في نفس الذي ألقت فيه لفني خطابها التقى رئيسها اهود اولمرت مع حسني مبارك حتى يتحدث معه عن المزيد من عشرات الملايين التي تُحول لمحمود عباس وعدة مئات آخرين من السجناء الذين سيُطلق سراحهم، وربما، ربما فقط، لقاء رباعيا تشارك فيه الاردن ومصر واسرائيل ومحمود عباس. اولمرت وعباس التقيا ليس من اجل التفاوض حول مبادرة سياسية جديدة أو بلورة رؤية، وانما من اجل التحدث حول امور تجارية صغيرة. لم ينقص إلا أن يقولوا أن أهمية اللقاء مع مبارك تكمن في مجرد عقده، وكأنه عدو وليس حليفا ينتظر منذ سنوات قيام الجانب الاسرائيلي بوضع بضاعة حقيقية بين يديه حتى يتمكن من تحريك المجريات الاقليمية. وهل هناك حاجة لأن يتوجه اولمرت الى مبارك من اجل تحرير مئة مليون دولار هي بالأساس تعود للفلسطينيين، أو من اجل الحاجة لرقابة مصرية أكثر تشددا على محور فيلادلفيا؟.

ولكن عندما يتعاملون مع قادة هامين مثل مبارك وعبد الله ملك الاردن، «المعتدلين» كما أسمتهم لفني، اولئك الذين تجرأوا وعقدوا اتفاقات سلام مع اسرائيل، على أنهم مجرد عناصر كل وظيفتهم هي تعزيز الصفوف أو عندما يعتبر اللقاء معهم «لفتة» مقابل اللقاء مع الرئيس بوش الذي يعتبر «قمة» ـ يفقد ما يُسمى بـ«محور المعتدلين» قيمته واحترامه.

ومن الأصل، عندما لا يميزون من أعالي حرب أبناء النور ضد أبناء الظلام البؤر الاستيطانية غير القانونية أو تجدد البناء في سوق الخليل، تنهار نظرية الاستشراق الجديدة التي تدعو اليها لفني حول التقسيم بين متطرفين ومعتدلين في مستويات مختلفة. ذلك لأن لمحور الاعتدال ذاك فترة بقاء محدودة. مبارك يُعد مصر من الآن لخليفته، وعبد الله ملك السعودية ليس طفلا، والاردن هو صديق مقرب ولكن ليس له تأثير كما يوجد لجارتيه، والقيادة السورية محسوبة من الأصل كداعمة للارهاب حتى عندما يطلب زعيمها استئناف المفاوضات. أما عباس فهو مشغول في كبح حرب العصابات في بلاده، وهو يحصل من اولمرت على قبلة جافة على خديه وإرسالية بناديق بدلا من أن يعطيه خطة سياسية. وفي يوم لقاء اولمرت مع مبارك في شرم الشيخ يحصل عباس ومبارك على خازوق اسرائيلي نمطي: عملية مستعربين فتاكة في داخل رام الله.

جامعة الدول العربية التي وافقت في عام 2002 على منح اسرائيل حزاما أمنيا ووعدا بالتطبيع مقابل الانسحاب وحل المشكلة الفلسطينية، لا تشعر أن أحدا في اسرائيل قد تعامل معها بجدية. بعد اربعين عاما من الاحتلال تسعى الدول العربية الى التأكد اذا كانت اسرائيل تنوي الانسحاب من المناطق وتفكيك المستوطنات والنزول عن الجولان واعادة رسم حدودها من جديد، أم أنها تريد فقط التفاوض حول اطلاق سراح بضع مئات من السجناء وتحرير عشرات ملايين الدولارات. اذا كان هذا ما تريده اسرائيل فلتتفضل وتواصل خوض صراعها وتدبر أمرها في مواجهة التنظيمات الارهابية.

تسفي برئيل
مراسل الشؤون العربية
(هآرتس) 2007/1/7

اسرائيل تعاني من فيروس الفساد الذي يعتبر أشد خطورة من القنبلة الايرانية

■ كيف ستُسمون الدولة التي يوجد رئيس وزرائها وبعض المسؤولين في ديوانه وبعض وزرائها والمسؤولون الكبار في الضريبة ولاعبو كرة القدم وضباط هيئة الاركان ـ قيد التحقيق أمام لجان التحقيق أو أمام التحقيق الجنائي، اغلبيتهم يرتعدون، وآخرون موقوفون؟ هل هذه بلاد فاسدة حتى الجذور مثلما يكتب بعض الصحافيين بنفس الحماسة الجندركية التي شهدناها أيام الحرب، أم انها بلاد تسبح في خطاياها؟ هل هذه بلاد انهارت أجهزتها وتسبب الفساد في إعطاب كل جزء جيد فيها أم أنها بلاد تعمل أجهزتها القانونية بصورة جيدة وما زالت فيها أجزاء فاعلة بعد؟.

أنا أختار الامكانية الثانية انطلاقا من تحليل بسيط متفائل.

اسرائيل هي بالفعل دولة مرت بمرحلة إفساد سريعة: تقليد اميركا، علاقات رأس المال ـ الحكم، الانتقال الى الرأسمالية الخنزيرية المنفلتة، إضعاف اجهزة الحماية والدعم للفقراء، تجميع الاموال في أيدي قلة متنفذة وقوية. ولكنها في نفس الوقت دولة استطاعت أجزاء كانت قد أُقيمت في ماضيها الأكثر سلامة الحفاظ على بقائها، وما زالت قائمة كأجهزة حصانة تنجح في تشخيص الفيروسات التي تصيب منظومة الوجود الاسرائيلية وتحاول معالجتها من خلال المناعة.

الرئيس الذي ارتكب الاغتصاب في دولة فاسدة حتى أساسها، ورئيس الحكومة الذي استثرى طوال حياته السياسية، ووزير الدفاع الذي لا يفهم شيئا على ما يبدو في شؤون وزارته، والذي خرج الى حرب لا داعي لها، وموظفو الضريبة الذين تلقوا رشاوى، وغيرهم وغيرهم ـ لم يكونوا ليتعرضوا للتحقيق والفضح، وانما يعيشون حياتهم في طمأنينة محصنين من أية مساءلة. هذا في الدولة الفاسدة حتى أساسها، حيث يقوم هؤلاء الفاسدون المزعومون بقتل الصحافيين وإسكات المحققين ووضع حد لكل من يسترق النظر الى خفاياهم. ولكن غضب اولمرت أو قصاب على المستشار القضائي لا يؤثر عليه في دولة مثل اسرائيل. كرسي رئيس هيئة الاركان يهتز، وايام وزير الدفاع في وزارته معدودة. شرطي يرافق الجابي الرئيسي الى غرفة الاعتقال وغيره من كبار المسؤولين ينتظرون في الطابور.

اذا كان الامر كذلك فما هي هذه التمثيلية الخداعة التي تجري أمام أعيننا على الحلبة الاسرائيلية؟ ربما كان هذا انهيار لملكة مركز الليكود ونهاية لايام حكمه الفاسدة. اذا أردتم سمّوها «شارون لاند» أو «اولمرتينا» أو «تساحي لاند» أو «ليموريكا».

اشخاص نزيهون مستقيمون ومن بينهم اعضاء في الليكود نفسه مثل موشيه آيرنز، حذروا منذ سنوات طويلة من خطر مركز الليكود والطريقة التي تُنقل فيها الدولة الى أيدي اللصوص وقاطعي الطرق. تعيين الناشط صاحب الصفقات قصاب رئيسا كان مجرد صفقة واحدة من آلاف الصفقات، وجزءا صغيرا من الطريقة التي سيطر فيها غير الملائمين على البلاد. هؤلاء كانوا اشخاصا قد عُينوا واستوطنوا وعيّنوا وأطلقوا أياديهم في كل مكان.

المشهد الذي يتكشف الآن هو ارض محروقة لسنوات حكم مركز الليكود.

فقط مع فرار شارون من حياته السابقة بكل أجزائها، ومن ثم دخوله في غيبوبة، ومع نقل مركز القوة والسيطرة دفعة واحدة ومفاجئة الى مكان آخر، ومع ضعف اولمرت الدراماتيكي ورائحة النهاية التي تفوح من ديوانه، ومع الغاء قوة مركز الليكود نفسه ـ سُحب البساط من تحت مقاعد المركز. المناعة والخفاء رُفعت بعض الشيء عن اعضائه وتعييناتهم وطريقة حكمهم. من هذه اللحظة بدأت سلطة القانون مثل البرمجة المضادة للفيروسات في الحاسوب بالتحرك ضد الفيروس المهاجم. هذا مرض قادر على إعطاب الدولة وإفسادها، ولكن ما نراه الآن ليس مسألة غير قابلة للاصلاح وانما محاولة لتعديل الامور واشارة تحذيرية من مراكز حزبية مشابهة ومن علاقات رأس المال ـ السلطان ومن قوة المال القادر وحده على إفساد كل شيء. اذا تواصلت عملية التنظيفات، واذا قُدم الجُناة للمحاكمة، واذا أُقيل الوزراء الذين فاحت رائحتهم والمدراء، واذا استطاعت الشرطة والنيابة العامة ترجمة الشبهات القوية الى لوائح اتهام حقيقية، فمن المحتمل أن يبرز ميني مزوز الذي بدأ طريقه بالقدم اليسرى عندما دافع عن شارون في حينه، كرجل للمرحلة، والخلاص الأولي للبلاد لن يأتي من السياسة وانما من النيابة العامة. من اولئك الذين تُسميهم العصابة: «عصابة سلطة القانون».

الطريق طويل والشر يحرز الانتصارات في أكثر من مرة، ولكن بلاد الناجين من الكارثة واللاجئين هذه التي يكثر فيها عدد القادرين على البقاء وأصحاب الصفقات والمخالفين للقانون، هي ايضا بلاد تحب الحياة ويحتمل أن ننجو ايضا من تهديد الفساد الداخلي الذي يقضي على اركاننا وهو أشد خطورة من القنبلة الايرانية.

يغئال سيرينا
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2007/1/7

الفساد بدأ من الرأس ويتفشى نحو الأسفل

دولة اسرائيل في غيبوبة مثل رئيس وزرائها شارون والمتمثلة في مجال الاخلاق والنزاهة

■ عندما انتُخب اريئيل شارون في المرة الاولى لرئاسة الوزراء تساءل البعض كيف حدث ان تجاهل الجمهور وصمة الغش التي التصقت به طوال سنوات، وكيف حصل على مصادقة المحكمة. التساؤل برز عند أقلية من الناس. في شهر شباط (فبراير) 2001 فضلت اغلبية الناخبين شارون على ايهود باراك. قرارهم عبر عن حسم قيمي: استقامة زعيم الدولة الشخصية كانت مسألة هامشية في نظرهم بالمقارنة مع مزاياه الاخرى.

شارون اعتُبر في نظر الناس سياسيا قويا محنكا سيعرف كيف يعيد اسرائيل الى أمنها الذي تراجع نتيجة لانتفاضة الاقصى. الناخبون قالوا من خلال قرارهم ذاك: من المهم في نظرنا أن يكون على رأس الدولة شخص يمكن الوثوق بقدراته الأمنية، أما استقامته الشخصية فليست هامة في نظرنا. وبالمناسبة، يفضل ان يقودنا من يمتلك القدرة على خداع الآخرين وأن يكون مرناً في موقفه من الحقيقة. هذه المزايا وحدها هي التي تُمكّن من قيادة الدولة نحو بر الأمان.

التاريخ سيعقد موازنة شارون ويقرر موقفه منها بالمقارنة مع درجة نجاحه في رئاسة الوزراء. في الوقت الحالي يمكن القول ان الفساد السلطوي وصل الى ذروة جديدة في فترة حكمه. هو وولداه كانوا ضالعين في قضايا مُريبة اجتذبت اهتمام الشرطة والنيابة العامة للدولة. لم يسبقه رئيس وزراء حول بهذه الدرجة الفظة والصارخة منصبه الى وسيلة لخدمة مصالح أبناء عائلته الاقتصادية، ولم يبرز لديه هذا الانغماس العميق والمنفعي الهزلي في قضايا الدولة. الحنين لشارون الذي يبرز الآن مع مرور عام على سقوطه طريحا للفراش، يتجاهل ويغض البصر عن إسهامه في تدهور أخلاقيات الحكم.

الاشخاص الذين يجري التحقيق معهم في سلطة الضرائب يتمتعون بحق البراءة، ليس فقط بسبب الامور الشكلية المعروفة وانما لانه ليس واضحا الى أي مدى كان سلوكهم المنسوب اليهم جنائيا، وكذلك لان التجربة قد برهنت على ضرورة التعامل بارتياب مع روايات الشرطة وخطواتها. ومع ذلك، فان الشباك الذي يفتحه التحقيق على ما يحدث في سلطة الضرائب يكشف عن واقع قد حصل على الايحاء والدعم من سلوك حكومات الليكود في السنوات الأخيرة.

في علم النفس يتحدثون عن آلية دفاعية تسمى «الاسقاط» والتي تصف ميل الناس الى اسقاط صفاتهم على الآخرين. الاولاد يفترضون أن اللعبة التي يحبونها محبوبة لدى رفاقهم ايضا، والكبار يعتقدون أن الاشخاص الذين يعيشون مثلهم يشعرون مثلهم كذلك. هذا النهج في التفكير ينطبق ايضا على الانسان الذي يدرك نقاط ضعفه: هو يقوم بحرفها باتجاه الآخرين ـ اذا قمت باخفاء الضريبة فأنا أميل الى اعتقاد ان جاري ايضا يتصرف بنفس الطريقة، واذا كنت أتهرب من الخدمة الاحتياطية في الجيش فأنا على قناعة ان اصدقائي يفعلون مثلي.

هذا النمط في التفكير يتجسد بقوة أكبر عندما يتعلق الأمر بالقادة والشخصيات المعروفة: عندما تكون لدى الانسان رغبة في الغش والخداع فهو يُسكت ضميره من خلال الافتراض ان قادته ايضا يغشون ويخدعون، وعندما يتأكد هذا الاعتقاد من خلال الشروع في تحقيق بوليسي، يحصل الفرد على شرعية حقيقية للتصرف بشكل فاسد.

مواطنو الدولة تأكدوا في السنوات الأخيرة من أن أحد رؤساء الوزراء ضالع في اعمال فساد صغيرة هدفت الى تجنيبه بعض الدفعات الصغيرة، ورئيس وزراء آخر يدع أبناءه يجلسون على الجدار حتى يغطوا على سلوكه الجنائي الصارخ، ورئيس وزراء ثالث يصل الى منصبه وهو ملفوف بالتحقيقات والشبهات النابعة من سلوكه مسارا ملتويا تجاوز فيه الحدود في استغلال مكانته الشعبية من اجل مصالحه الشخصية. هذا السلوك الذي صدر عن القادة يعطي للمواطن العادي ضوءا أخضر بأن يحذو حذوهم.

واقع اليد التي تغسل اليد الاخرى الذي يتكشف رويدا رويدا في سلطة الضرائب يتلاءم مع الصورة التي نشأت في الليكود في السنوات الأخيرة: الليكود الذي نبش به عمري شارون، والليكود الذي سادته التجارة السياسية على رؤوس الأشهاد وبالمبالغ النقدية، الليكود الذي نفض بيني بيغن النظيف من صفوفه، والليكود (حتى عندما تحول الى كديما) الذي رفض رئيسا الوزراء الأخيران منه تعيين دان مريدور في حكومتيهما لانه يعتبر مُقتعلا للمشاكل بسبب تمكسه بالاستقامة والنزاهة. العبرة المستخلصة هي: السلوك الاخلاقي الذي يتميز به رؤساء الدولة يؤثر بصورة هائلة على سلوك مواطنيها.

عوزي بنزيمان
كاتب رئيسي في الصحيفة
(هآرتس) 2007/1/7

على مؤسسات الدولة والجيش النظر جيدا في الضرر الناتج عن اقامة جدار الفصل في قلب صحراء يهودا

■ تبدأ هذه الايام الاعمال لاقامة جدار الفصل في قلب صحراء يهودا، ومن الواجب أن نتذكر بأن الصحراء تشكل وحدة واحدة: الجبال، الصخور، الاودية، النبات والحيوانات تشكل معا ما ندعوه بأرض المنشأ. اسرائيل هي بلاد صغيرة جدا، وصحراؤها، التي تبدو لنا احيانا كبيرة صغيرة جدا. من السهل المس بها ومن الصعب جدا حمايتها من الاضرار التي لا داعي لها. تنطلق الايادي من كل نحو وصوب لاقتطاع شيء ما من الصحراء: مصانع تنقيب عن الفوسفات او محاجر تخلف وراءها مشهدا محطما بلا صلاح، مخططات عظمى، مثل لاقطات «صوت امريكا»، التي الغيت لحسن حظنا بعد صراع جماهيري واسع، والآن ـ جدار الفصل.

جدار في منطقة مأهولة تكون فيها المسافة بين البلدات الاسرائيلية والبلدات الفلسطينية صغيرة، لهو حيوي بالفعل في واقعنا الحاضر. ولكن ما هو معنى الجدار في الصحراء؟ فالمسافة بين البلدات الفلسطينية في جبال يهودا، مثل بني نعيم او السموع، وبين الجدار هي كيلومترات عديدة، وهكذا أيضا المسافة بين الجدار وبين عراد وبين البلدات الاخرى في الجانب الاسرائيلي.

هناك بدائل اكثر ذكاء من خلق حاجز آمن في مثل هذه المنطقة، بما في ذلك سبل للدوريات ووسائل الكترونية. ورغم ذلك، ورغم الوعود التي قطعتها في الماضي مديرية الجدار، لاقامة جدار ذكي في المكان، فان وزارة الدفاع قررت تجاهلها والدوس بقدم فظة على صحراء يهودا، احد الاماكن الساحرة في البلاد.

ان بناء الجدار والطرق على طوله سيخلف جرحا لا شفاء له. أحد المعاني العسيرة سيكون المس الخطير بعالم الحيوان. فالحيوانات في صحراء يهودا لا تعترف بالخط الاخضر ولا تأبه له. وهي تتحرك في كل المجال، حتى الان دون عراقيل. وجدار يقسم الصحراء سيشكل خطرا على وجود أجناس مختلفة، ولا سيما الغزلان والحيوانات المفترسة المختلفة، التي أحدها النمر العجيب لصحراء يهودا، يثير الخيال وحب الاستطلاع لكل محبي الطبيعة. هذه الحيوانات، وكثير غيرها تتحرك في مجالات كبرى لغرض التكاثر والبحث عن الكلأ. واقامة الجدار ستمنع عنها ذلك.

منظمات البيئة على وعي جيد بالاحتياجات الأمنية، ولكن من جهة اخرى، عندما يدور الحديث عن جدار الفصل يبدو أنه في وزارة الدفاع تُدفع كل الاضرار البيئية والطبيعية الخطيرة الى الهوامش. فهي لا تشكل بالنسبة لهم اي اعتبار رغم المعاني الهائلة للمنظومة الطبيعية ـ في اسرائيل بشكل عام وفي صحراء يهودا بشكل خاص.

على مؤسسات الدولة والجيش النظر جيدا في المنفعة حيال الضرر في هذا القاطع من الجدار، وعدم الاكتفاء بطرح الاعتبار الأمني في الهواء. فهذا هو الطريق السهل ـ والهدام.

على رئيس الوزراء وقادة الجهاز الأمني ان يكونوا منفتحين أمام تفكير متجدد، إذ وإن كنا حريصين على حياتنا، يجدر بالذكر ان المشاهد والتراث هي جزء لا يتجزأ منها.

عزريا ألون
رئيس مجلس شركة حماية الطبيعة
(يديعوت احرونوت) 2007/1/7